Jordan Economic Forum | JEF
المنتدى الإقتصادي الاردني

ورقة سياسات

تطور العلاقات الاستراتيجية بين الأردن والاتحاد الأوروبي

آب 2024

Jordan Economic Forum | JEF
المنتدى الإقتصادي الاردني

جاءت فكرة إطلاق المنتدى الاقتصادي الأردني كأول جمعية تطوعية مسجلة تحت مظلة وزارة التخطيط والتعاون الدولي لتكون ذراعاً داعماً للأعمال، تعمل على مراجعة ورصد مؤشرات الأداء الاقتصادي المختلفة للمملكة، بهدف تقديم التغذية الراجعة والحلول العملية لأصحاب القرار.

تم تسجيل المنتدى بتاريخ 2019/08/08 بوصفه جمعية غير ربحية تحمل الرقم الوطني 2019121117781.

جدول المحتويات

المقدمة 4
أهمية سوق الاتحاد الأوروبي 4
بدء الشراكة الأردنية الأوروبية 5
تطور العلاقات التجارية بين الأردن والاتحاد الأوروبي 6
الاستثمارات الأوروبية في المملكة 15
توصيات المنتدى 19

1. المقدمة

يسعى الأردن جاهداً إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية مع مختلف الاقتصادات الإقليمية والعالمية، من خلال توقيع اتفاقيات تجارة حرة أو تفضيلية مع تلك الدول، وذلك للسماح بوصول الصناعات الوطنية إلى أوسع نطاق ممكن من الأسواق العالمية من جانب، وتسهيل تغطية الاحتياجات الوطنية من السلع الأساسية والأولية وحتى السلع المساندة للعمليات الإنتاجية داخل الاقتصاد من جانب آخر.

وفي ضوء هذه التوجهات، أبرم الأردن خلال العقدين الماضيين أكثر من 22 اتفاقية تجارة حرة/تفضيلية مع مختلف بلدان العالم، منها، اتفاقية الشراكة الأوروبية، اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأيضاً مع كل من سنغافورا وكندا والمملكة المتحدة، وغيرها.

وقد جاءت هذه الورقة لتسلط الضوء على أهمية العلاقات الاستراتيجية بين الأردن وأسواق الاتحاد الأوروبي من خلال إجراء دراسة وتحليل موسع لتطور العلاقات الاقتصادية والتجارية الاستثمارية ما بين الجانبين، وتحديد أبرز الفرص التصديرية الأردنية غير المستغلة إلى هذا السوق، بالإضافة إلى تقديم جملة من التوصيات العامة لتحسين انسياب الصناعات الوطنية تجاه أسواق أوروبا بالعموم والاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص.

2. أهمية سوق الاتحاد الأوروبي

يعد الاتحاد الأوروبي أحد أهم التكتلات السياسية والاقتصادية من بين التكتلات الدولية، والذي يتكون من 27 سوقا متنوع الاحتياجات يمتد من أقصى غرب القارة الأوروبية وحتى بدء منطقة أوراسيا، على مساحة تبلغ أكثر من 4 مليون كيلو متر مربع وهو ما يعادل 42.2% من مساحة القارة الأوروبية، وبتعداد 450 مليون مستهلك يشكلون ما نسبته 5% من إجمالي سكان العالم.

يتمتع الاتحاد الأوروبي بثالث أكبر اقتصاد عالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وبحسب بيانات المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (Eurostat) بلغ إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول ما يقارب 17.034 تريليون يورو[1] عام 2023 وبمعدل تضخم سنوي وصل الى 3.4% آنذاك[2].

كما استحوذت دول الاتحاد الأوروبي (EU27) عام 2023 على 30% من إجمالي التجارة العالمية وبحوالي 6,491 مليار يورو وهي من بين أعلى النسب لمجموعة الدول المصدرين حول العالم، في حين تشكل مثلاً التجارة العالمية لدول الشرق الأوسط وعددها 16 دولة نسبة 5.7%[3]، وذلك نظراً لاعتماد اقتصاد غالبية دول الاتحاد الأوروبي على تصنيع السلع ذات القيمة المضافة العالية، إلى جانب ارتباطها باتفاقيات تجارية

[1] https://ec.europa.eu/eurostat/databrowser/view/nama_10_gdp/default/table?lang=en&category=na10.nama10.nama_10_ma

[2] Annual inflation 2024, European Union, https://ec.europa.eu/eurostat/documents/2995521/18343103/2-17012024-AP-EN.pdf

[3] Trade map, List of exporters for the TOTAL All products, 2024

واقتصادية ذات منافع مشتركة مع العديد من الاقتصادات العالمية، ويوضح الشكل قائمة بنسب أبرز الدول المصدرين حول العالم خلال عام 2023.

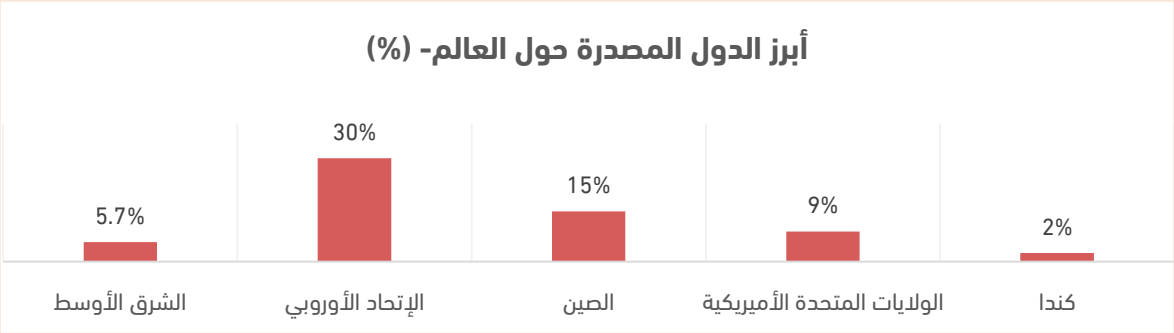

المصدر: مركز التجارة الدولية (ITC)، 2023

ومن جانب آخر ، يتمتع الاتحاد الأوروبي بأهمية جيوسياسية نظراً لموقعه على ملتقى الطرق البرية والبحرية والجوية فهو يشكل معبراً استراتيجياً ذا اتجاهين، حيث تقع الكتلتان الأمريكيتان على أحد جانبيه، فيما تقع الكتلتان الأفريقية والآسيوية على الجانب الآخر، مما يجعله نقطة تقاطع حيوية للتجارة والنقل بين مختلف القوى العالمية.

وتتمثل أحد أهداف اقتصاديات الاتحاد الأوروبي في تحقيق نظام اقتصادي فعال ومتكامل (**Economic Integration**) يعتمد على اقتصاد السوق ويكون قادراً على التعامل مع المنافسة الموجودة ضمن الاتحاد الأوروبي، وذلك عن طريق توحيد العملة (اليورو) في إجراءات الأعمال التجارية بين الدول الأعضاء.

3. بدء الشراكة الأردنية الأوروبية

في عام 1997، بدأت الشراكة الأردنية الأوروبية بتوقيع اتفاقية تهدف إلى تنمية العلاقات الاقتصادية والتعاونية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية وإيجاد الظروف المواتية لتطوير التبادل التجاري والاستثمارات بين الجانبين، لتدخل الاتفاقية حيز التنفيذ في 1 أيار 2002 بعد أن اكتملت عملية المصادقة عليها من قبل البرلمانات الأوروبية والبرلمان الأردني.

وقد جاءت الاتفاقية منسجمة مع التوجه الحكومي نحو تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي مع دول الاتحاد الأوروبي، والتوجه نحو الانفتاح الاقتصادي وتوسيع الأسواق وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن.

ومع دخول الاتفاقية حيز التنفيذ أُعفيت المنتجات الصناعية أردنية المنشأ المصدرة الى أسواق دول الاتحاد الأوروبي من كافة الرسوم الجمركية والضرائب ،والتي تتفاوت من منتج الى منتج، المفروضة على واردات الاتحاد الأوروبي بشكل عام مما يمنحها ميزة تنافسية في تلك الأسواق، وفي المقابل، ونتيجة لاختلاف المستويات التنموية والصناعية، قام الأردن بإعفاء مستورداته من المنتجات الصناعية الأوروبية من الرسوم

الجمركية بشكل تدريجي على مدى 12 سنة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ باستثناء قائمة محدودة من المنتجات التي لم يشملها الإعفاء.

تسمح الاتفاقية الأردنية الأوروبية بتراكم المنشأ لغايات تحقيق قواعد المنشأ التفصيلية المنصوص عليها، وهذا يعني أن أي مواد أو مدخلات تُستخدم في إنتاج السلع الأردنية من دول الاتحاد الأوروبي ودول حوض المتوسط مثل مصر وتونس والمغرب، التي هي أعضاء في اتفاقية أغادير، يمكن اعتبارها مدخلات أردنية لغايات تحقيق قواعد شروط المنشأ وإعفاء الصادرات الأردنية من الرسوم الجمركية عند دخولها الاتحاد الأوروبي.

وقد تم توقيع قرار بتبسيط قواعد المنشأ بين الأردن والاتحاد الأوروبي في يوليو 2016 كجزء من مخرجات مؤتمر لندن. وقد منح الأردن قواعد منشأ أبسط من تلك المنصوص عليها في اتفاقية الشراكة. حيث تم تحديد قيمة المواد الأجنبية في المنتج بحد أقصى لا يتجاوز 70% من سعر المنتج تسليم باب المصنع أو تغيير البند الجمركي للمنتج، ووفقًا لشروط محددة في 52 فصلا جمركيا.

في حين تم إجراء بعض التعديلات على القرار في عام 2018 ليشمل تبسيط المزيد من قواعد المنشأ، حيث شملت الاستفادة جميع مناطق المملكة مع تبسيط قواعد المنشأ للمصدرين الأردنيين من (60%) إلى(30%) وتم تثبيت نسبة العمالة السورية عند 15% دون زيادة على خط الإنتاج ويستثنى هذا الشرط عندما تبلغ إجمالي تصاريح العمل الممنوحة للاجئين السوريين على مستوى المملكة 60 ألف تصريح، على أن يستمر تطبيق هذا القرار لغاية 31 كانون الأول 2030.

ومع ذلك، استفاد عدد قليل من الشركات الأردنية –غالبيتها من الشركات الكبيرة- من هذا القرار، حيث على الرغم من تبسيط بعض قواعد المنشأ إلا أن الاتحاد الأوروبي يفرض العديد من المعايير والقيود غير الجمركية على المنتجات الأردنية، الى جانب الكلف العالية المرتبطة بالإمتثال لهذه المعايير، نتيجة لذلك، كانت الاستفادة من قرار تبسيط قواعد المنشأ محصورة إلى حد كبير بالشركات الأردنية الكبيرة والقادرة على تحمل هذه الأعباء المالية والامتثالية.

4. تطور العلاقات التجارية بين الأردن والاتحاد الأوروبي

بلغ إجمالي التبادل التجاري بين المملكة الأردنية الهاشـمية والاتحاد الأوروبي (EU27) خلال عام 2023 ما يقارب 3.2 مليار دينار أردني [4](4.19 مليار يورو) مسجلاً بذلك تراجعاً بما نسبته 8% مقارنة بحجم التبادل التجاري لنفس الفترة من العام السـابق 2022 الذي سـجل حوالي 3.4 مليار دينار أردني (4.45 مليار يورو)، موزعة الى حوالي 2.8 مليار دينار أردني مستوردات وحوالي 397.4 مليون دينار صادرات وطنية.

[4] التجارة الخارجية، 2023: دائرة الاحصاءات العامة الأردنية

يعد الأردن شريكًا للاتحاد الأوروبي، حيث تشير الإحصائيات إلى أن حجم التبادل التجاري بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي بلغ ما نسبته 12% من إجمالي التبادل التجاري الأردني خلال العام 2023، ويستمر الجانبان في تعزيز التبادل التجاري بينهما وتوسيع نطاق التعاون في مختلف القطاعات الاقتصادية.

ويوضح الشكل تطور حجم التبادل التجاري بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2018-2023) بالمليون دينار أردني.

حجم التبادل التجاري بين الأردن والاتحاد الأوروبي -مليون دينار

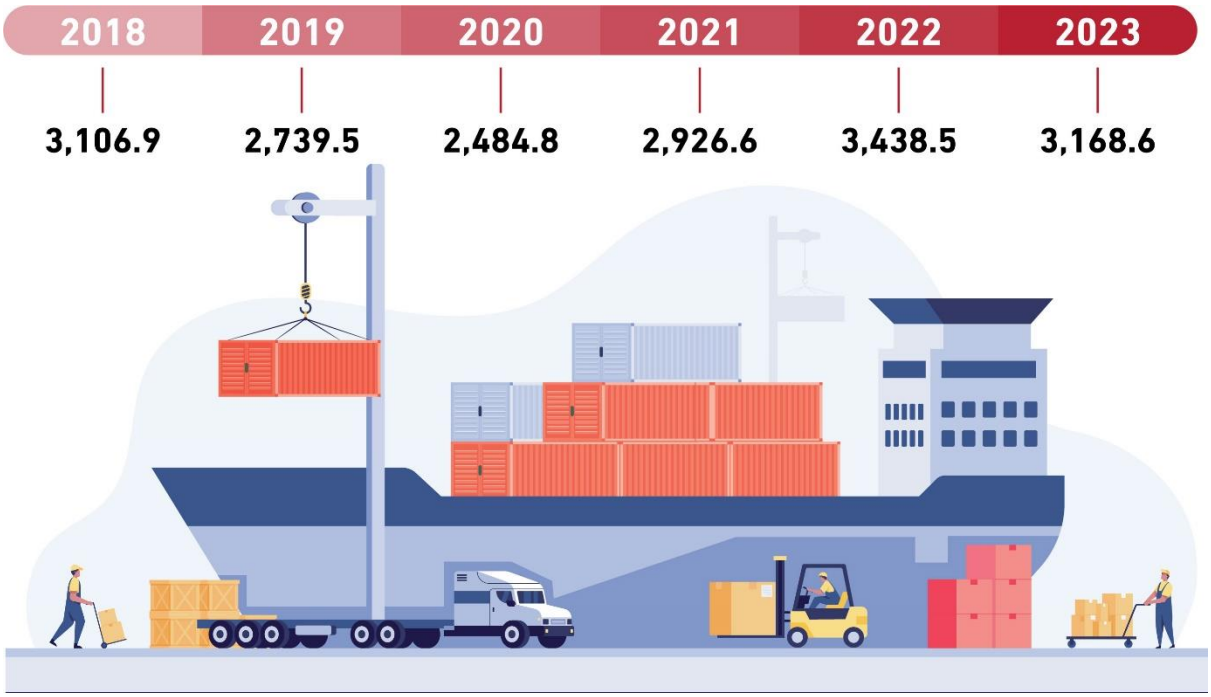

المصدر، مركز التجارة الدولية (ITC)، 2023

4.1 هيكل التجارة الأردنية الأوروبية

شهدت العلاقات التجارية تطوراً ملحوظاً في الفترة الأخيرة خاصة من الجانب الأردني، حيث ارتفعت قيمة الصادرات الأردنية إلى الاتحاد الأوروبي خلال السنتين الأخيرتين أكثر من الضعف مقارنة مع عام 2018 تزامناً مع قرار تبسيط قواعد المنشأ وتعديلاته، إلا أن هذا الارتفاع في قيمة الصادرات لا يعكس الطموح المطلوب للمصدر الأردني، حيث يعتقد عدد من رجال الأعمال الأردنيين أن الصادرات الأردنية لدول الاتحاد الأوروبي ما زالت متواضعة مقارنةً مع عجز الميزان التجاري المرتفع، ويوضح الشكل تطور هيكل الميزان التجاري بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي بالمليون دينار أردني خلال الفترة (2018-2023).

تطور حجم الصادرات والمستوردات الأردنية الأوروبية- مليون دينار

المصدر، مركز التجارة الدولية (ITC)، 2023

ساهم الارتفاع في الصادرات الوطنية الى دول الاتحاد الأوروبي إلى تراجع طفيف طفيف في حجم العجز في الميزان التجاري ليصل إلى **(2,373.9)** مليون دينار في عام 2023، ويظهر الشكل حجم الميزان التجاري بين الأردن والاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2018-2023).

حجم الميزان التجاري بين الأردن والاتحاد الأوروبي - مليون دينار

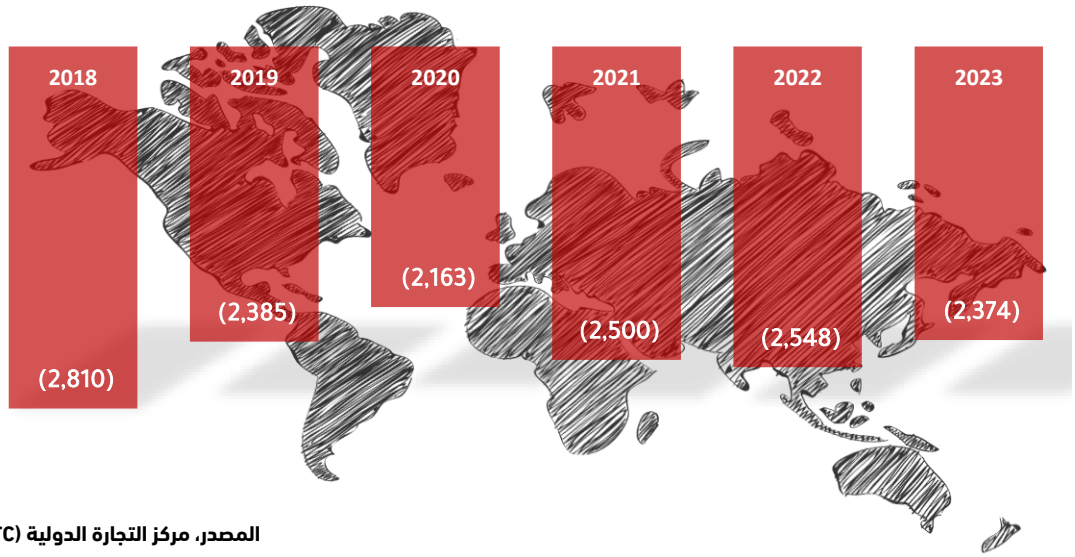

المصدر، مركز التجارة الدولية (ITC)، 2023

وفيما يتعلق بالمنتجات التصديرية، تبرز الأسمدة كأبرز المنتجات المصدرة إلى أسواق دول الاتحاد الأوروبي في عام 2023، وبنسبة 44% من إجمالي صادرات الأردن إلى تلك الدول، وذلك بسبب ارتفاع جودة ومواصفات المنتجات المصنعة والخام للأسمدة الأردنية والتزامها بالمعايير الأوروبية بالتزامن مع الطلب المستمر في الأسواق الأوروبية لدعم القطاع الزراعي الكبير في أوروبا، وتليها بالمرتبة الثانية منتجات الملابس وإكسسوارات الملابس المصدرة وبنسبة 15%.

في حين جاءت أبرز المنتجات المستوردة من الحبوب، إذ يعتمد الأردن بشكل كبير على استيراد الحبوب من دول الاتحاد الأوروبي بنسبة 16% من إجمالي الواردات، وهي نسبة تقدر بحوالي 49% من إجمالي واردات المملكة من الحبوب حول العالم.

ويظهر الشكل أبرز الصادرات الوطنية الى الاتحاد الأوروبي وأبرز المستوردات في عام 2023

تنوع هيكل الميزان التجاري بين الأردن والاتحاد الأوروبي في عام 2023

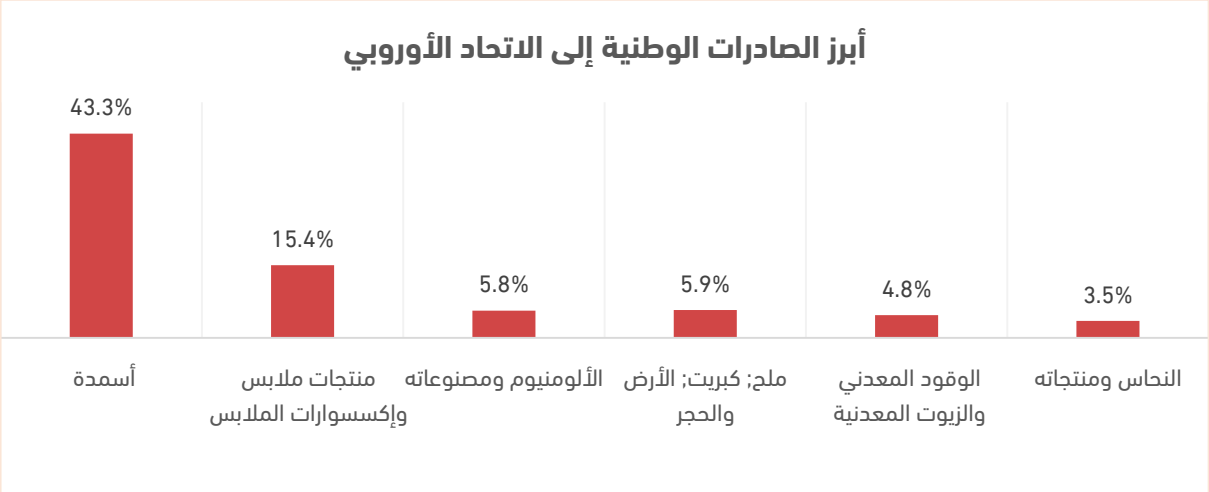

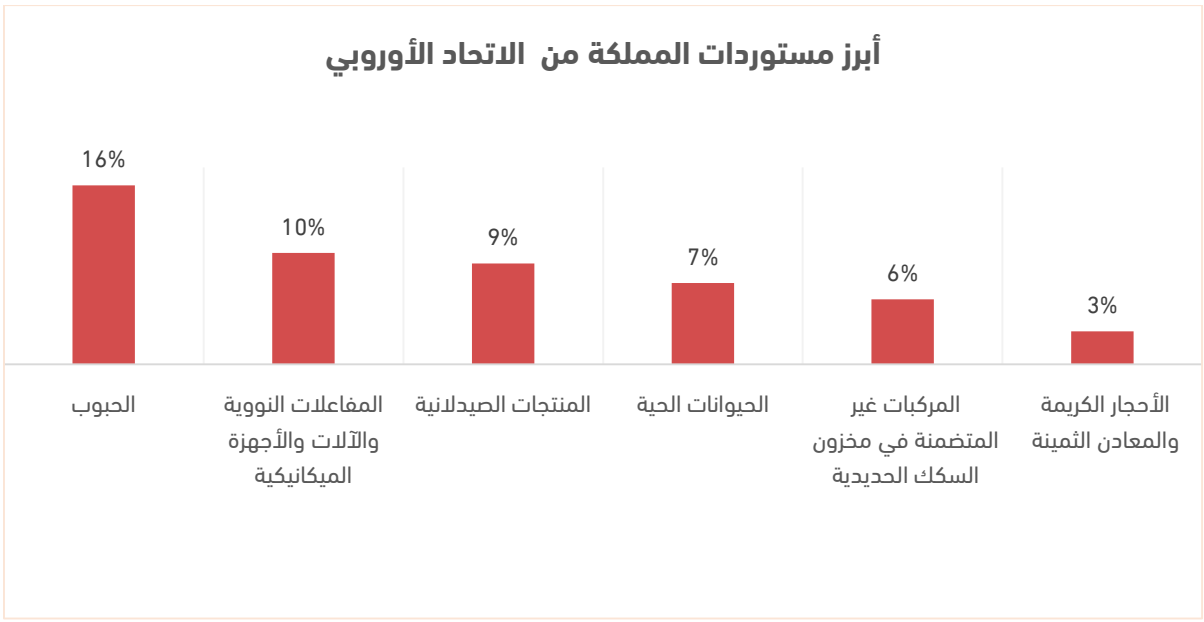

4.2 أبرز الشركاء التجاريين من دول الاتحاد الأوروبي

استحوذت ألمانيا على الحصة الأكبر من التبادل التجاري مع الأردن مسجلة 662.1 مليون دينار أردني مع نهاية عام 2023 إلا أن الميزان يرجح لصالح صادرات ألمانيا بقيمة وفر حوالي 616.5 مليون دينار أردني، ويظهر الشكل أبرز دول الاتحاد الأوروبي التي تستحوذ على الحصة الأكبر من التبادل التجاري مع الأردن.

دول الاتحاد الأوروبي التي تستحوذ على الحصة الأكبر من التبادل التجاري مع الأردن- مليون دينار

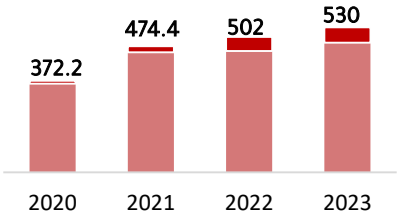

إيطاليا

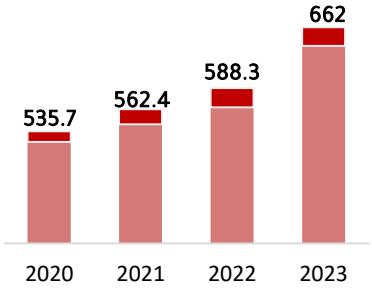

ألمانيا

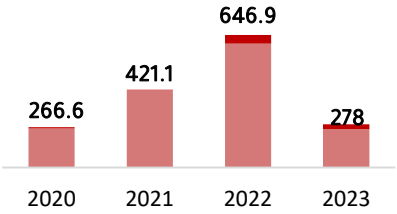

رومانيا

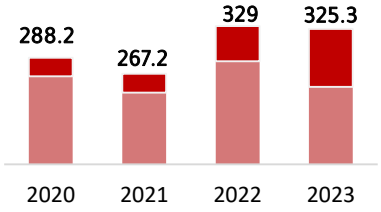

أسبانيا

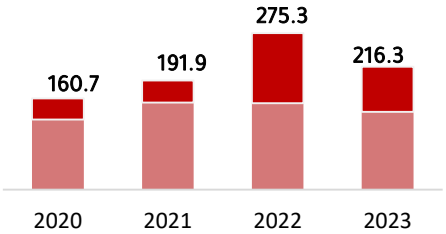

هولندا

مستوردات صادرات

4.3 الفرص التصديرية غير المستغلة

تتيح العلاقات التجارية بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي فرصًا هائلة للتبادل التجاري وتعزيز التعاون الاقتصادي المشترك، ومع ذلك، لا تزال هناك فرص تصديرية غير مستغلة بين الطرفين، حيث يعتبر سوق الاتحاد الأوروبي واحدًا من أكبر الأسواق العالمية للسلع والخدمات، مما يجعله مقصداً مهماً للمنتجات الأردنية.

ووفقاً لخارطة الفرص التصديرية الصادرة عن مركز التجارة الدولية (**ITC**)، بلغ حجم الفرص التصديرية غير المستغلة حوالي 434.5 مليون دينار (612 مليون دولار)، وتصدرت قائمة المنتجات ذات الإمكانات التصديرية الأعلى من الملابس والكيماويات والأسمدة، ويظهر الفرق الأكبر بين الصادرات المحتملة والفعلية في الملابس وبواقع 164 مليون دينار (231 مليون دولار). مما يشير إلى إمكانية تحقيق المزيد من الصادرات في هذا القطاع[5].

الفرص التصديرية غير المستغلة بسوق الاتحاد الأوروبي

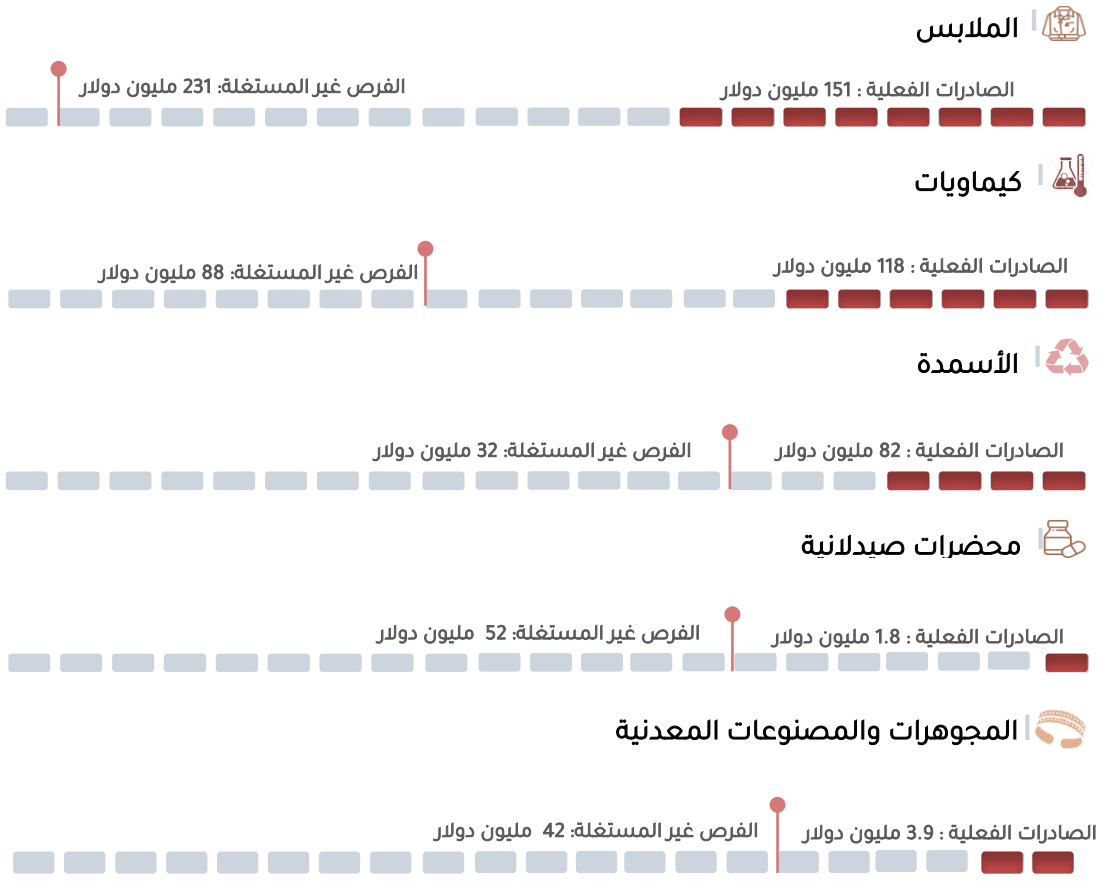

[5] Export Potential Map, 2023, Trade Map. https://exportpotential.intracen.org/en/

وبالإشارة إلى أبرز الأسواق التي تمتلك أكبر الفرص التصديرية الأردنية غير المستغلة، جاءت هولندا بالمرتبة الأولى من حيث القيمة وبحوالي 57.5 مليون دينار (81 مليون دولار)، تليها بلجيكا بقيمة مقدرة تبلغ 54 مليون دينار (76 مليون دولار).

أكبر الفرص التصديرية الوطنية غير المستغلة لبعض دول الاتحاد الأوروبي

وعليه يرى المنتدى أنه لا بد من التركيز على الأفكار الرئيسية لزيادة الاستفادة من اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي من خلال:

- إعداد منتجات تصديرية وطنية تواكب التوجه المستقبلي الأوروبي الذي يتم التعبير عنه من خلال الصفقة الخضراء الأوروبية (The European Green Deal)[6] وجميع الموضوعات ذات الصلة من إصدار الشهادات والمعايير وقضايا التتبع التي تتضمنها هذه الصفقة .
- تشجيع القطاعات الصناعية الأردنية على إنتاج (منتجات عالية الجودة) وبما يتطابق مع ميول المستهلكين الأوروبيين.
- الاستفادة من تخفيف قواعد المنشأ، واستكشاف آثار دمج اللاجئين السوريين العاملين في القطاع الصناعي بالأرقام.

ومن أجل تحقيق أقصى استفادة ممكنة من اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي ، فإن المنتدى يرى أهمية تنفيذ مجموعة من الاستراتيجيات، منها:

✓ **الترويج والتسويق؛** من خلال تعزيز الجهود التسويقية للمنتجات الأردنية في أسواق دول الاتحاد الأوروبي.

[6] https://www.esdn.eu/fileadmin/ESDN_Reports/ESDN_Report_2_2020.pdf

الجهود التسويقية المطلوبة لتعزيز الترويج

- ✓ **تنويع المنتجات**؛ من خلال التركيز على تنويع الصادرات الأردنية بما يتجاوز القطاعات التقليدية مثل المنسوجات والملابس والتوسع في قطاعات جديدة مثل الأدوية وتكنولوجيا المعلومات والطاقة المتجددة، والاستفادة من الفرص الجديدة في الأسواق .

- ✓ **الجودة والمعايير؛** ضرورة التأكد من مطابقة المنتجات الأردنية مع المعايير ولوائح الجودة الأوروبية بما فيها الامتثال للوائح الصحة والسلامة والبيئة بالإضافة الى متطلبات وضع العلامات على المنتجات من خلال الحفاظ على معايير الجودة العالية، وبشكل يضمن بناء الثقة والمصداقية مع المستهلكين الأوروبيين تجاه المنتجات الأردنية.

- ✓ **بناء القدرات؛** عبر الاستثمار في برامج بناء القدرات لتعزيز مهارات القوى العاملة لديه وتزويدهم بالمعرفة والخبرة اللازمة للمنافسة في السوق الأوروبية، من خلال برامج التدريب المهني والتعاون مع المؤسسات التعليمية الأوروبية .

- ✓ **دعم قطاعي محدد**؛تقديم دعم مستهدف لبعض القطاعات المحددة ذات الإمكانات التصديرية العالية.

طرق تقديم دعم القطاعات المستهدفة

- الحوافز المالية
- برامج البحث والتطوير
- تحسين البنية التحتية لتعزيز القدرة التنافسية وجذب الاستثمار

- ✓ **التشبيك والشراكات**؛ من خلال إنشاء شبكات أعمال وشراكات قوية مع الشركات الأوروبية والجمعيات التجارية وغرف التجارة. حيث يمكن أن يساعد ذلك في إقامة تحالفات تجارية، وتعزيز المشاريع المشتركة، والوصول إلى معلومات ورؤى قيمة عن السوق المستهدف.

- ✓ **تعزيز البنية التحتية اللوجستية؛** الاستثمار في تحسين البنية التحتية اللوجستية، بما في ذلك مرافق النقل والتخزين، لضمان تسليم البضائع بكفاءة وفي الوقت المناسب إلى السوق الأوروبية ، ويمكن أن يساعد ذلك في خفض تكاليف النقل، وزيادة كفاءة سلسلة التوريد، وتعزيز القدرة التنافسية للأردن والسوق الأوروبية .

- ✓ **الاستثمار في البحث والتطوير،** إعطاء الأولوية للاستثمارات في البحث والتطوير لتعزيز الابتكار وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الأوروبية من خلال تشجيع التعاون بين الجامعات ومعاهد البحوث والشركات.

- ✓ **الاستفادة من التقنيات الرقمية؛** الاستفادة من التقنيات الرقمية لتوسيع نطاق الوصول إلى السوق وتحسين التجارة مع الاتحاد الأوروبي بما في ذلك استخدام منصات التجارة الإلكترونية لتسويق وبيع المنتجات الأردنية عبر الإنترنت ، وتبني استراتيجيات التسويق الرقمي، والاستفادة من تحليلات البيانات لاكتساب رؤى السوق واتخاذ قرارات تجارية مستنيرة.

- ✓ **تعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية؛** تعزيز إطار حماية حقوق الملكية الفكرية لتوفير بيئة أكثر أماناً للشركات الأوروبية للاستثمار والتجارة مع الأردن، حيث إن تعزيز قوانين حقوق الملكية الفكرية وآليات الإنفاذ و الأطر القانونية من الممكن أن يجتذب الشركات الأوروبية التي تقدر حماية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بها.
- ✓ **تعزيز الشراكات و التحالفات التجارية**؛ يمكن أن يساعد تشجيع الشراكات بين الشركات الأردنية و الأوروبية في نقل المعرفة وتبادل التكنولوجيا والوصول الى الأسواق، كما يمكن للمشاريع المشتركة والجمعيات التجارية وشبكات العمال توفير الوصول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي وتعزيز القدرة التنافسية.

- ✓ **المراقبة والتقييم المستمر؛** إن التقييم والرصد المنظم للأداء التجاري وتأثير اتفاقية التجارة الحرة يساعد في تحديد مجالات التحسين ومعالجة التحديات واغتنام الفرص الجديدة التي تنشأ بمرور الوقت في كلا البلدين، ويمكن تحقيق ذلك من خلال القيام بإجراءات محددة تساعد في التقييم المستمر منها:

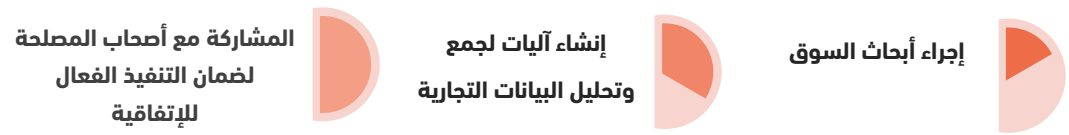

ومن شأن هذه الاستراتيجيات أن تمكن الأردن من:

1. تسخير وتحسين الإمكانات الكاملة لاتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي.
2. وتوسيع قدراته التصديرية، وجذب الاستثمارات.
3. وأن يصبح لاعباً أكثر قدرة على المنافسة في السوق الأوروبية .

5. الاستثمارات الأوروبية في المملكة

لم تقتصر العلاقات الأردنية الأوروبية على العلاقات التجارية فقط؛ بل جاءت الاستثمارات الأوروبية كجزء من العلاقات الاستراتيجية القائمة بين الطرفين، والتي ساهمت في دعم النمو الاقتصادي الأردني من خلال توفير التمويل للعديد من القطاعات الحيوية مثل الطاقة والمياه والصناعة وغيرها، وبشكل عزز من إمكانية خلق فرص العمل والتنمية المحلية.

5.1 خارطة استثمارات الاتحاد الأوروبي في الأردن

وفقًا لبيانات موقع الاتحاد الأوروبي، تقدر العائدات السنوية للاستثمارات الأوروبية في الأردن بحوالي 2 مليار دينار أردني (2.5 مليار يورو)، وتساهم هذه الاستثمارات في الاقتصاد الوطني من خلال الإيرادات الضريبية التي تبلغ أكثر من 177 مليون دينار أردني (230 مليون يورو) سنويًا. بالإضافة إلى ذلك، توظف هذه الاستثمارات حوالي 7,000 شخص، 92% منهم من الموظفين المحليين، وتشكل نسبة النساء 19% من مجموع العمالة.[7]

تعود الحصة الأكبر من استثمارات شركات دول الاتحاد الأوروبي في الأردن إلى فرنسا وبنسبة تصل إلى حوالي 26% من إجمالي الاستثمارات الاوروبية ، تليها ألمانيا بنسبة 17%، ويظهر الشكل التوزيع النسبي لحجم استثمارات الشركات بحسب بلد المنشأ من دول الاتحاد الأوروبي في الأردن.[8]

[7] Economic figures include average data as per the replies received from firms on the 2021 EU investment mapping.
[8] How European Union investments contribute to economic growth and job creation in Jordan.

التوزيع النسبي لحجم استثمارات شركات الاتحاد الأوروبي في الأردن بحسب بلد المنشأ

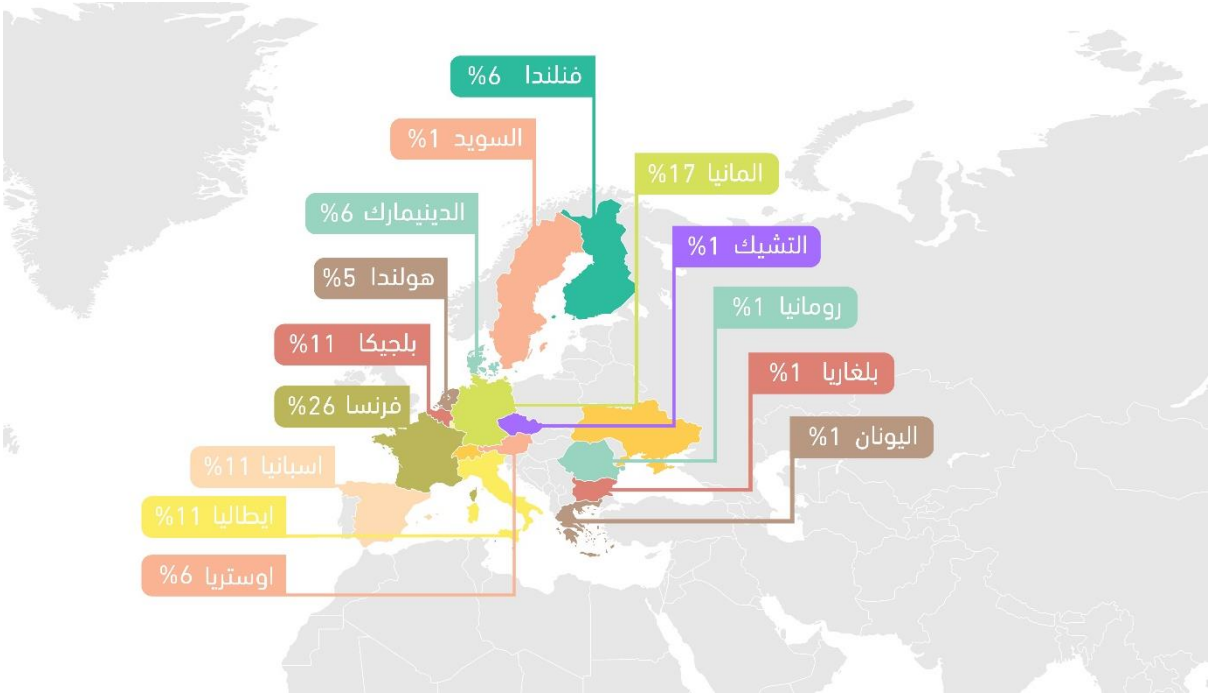

وبالإشارة إلى توزيع الاستثمارات حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسية؛ جاء اهتمام غالبية الشركات ذات المنشأ الأوروبي في الأنشطة الخدمية داخل الاقتصاد الأردني بالدرجة الأولى وكانت الشركات الفرنسية من أبرز تلك الشركات، في حين حظيت الأنشطة الزراعية على الاهتمام الأقل، ويظهر الشكل توزيع حجم استثمارات شركات الاتحاد الأوروبي في الأردن بحسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسية.

توزيع استثمارات الشركات الأوروبية بحسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسية

قطاع الخدمات

2,294.5 مليون يورو عائد السنوي

263.4 مليون يورو ضرائب

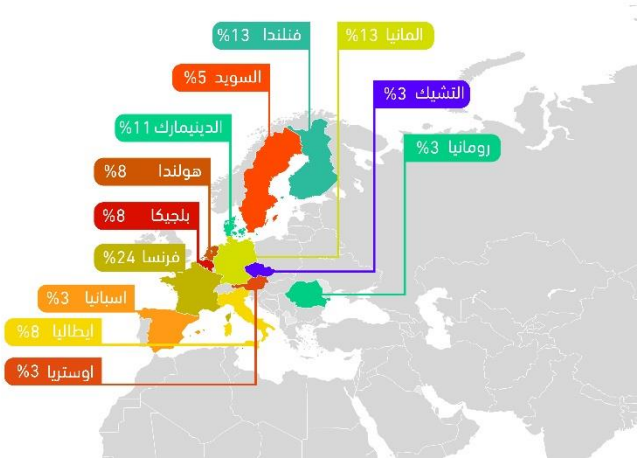

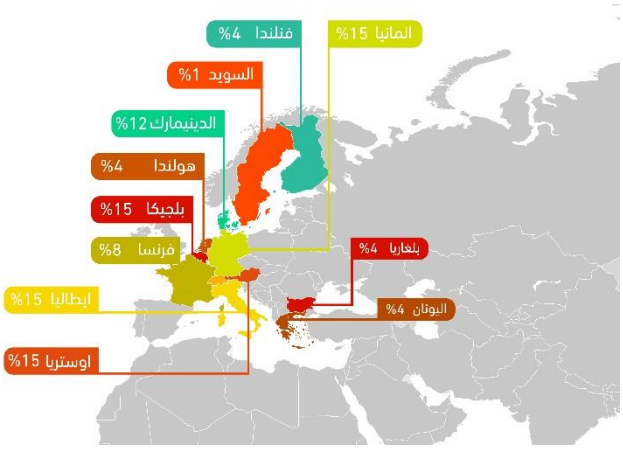

قطاع الصناعة

230.2 مليون يورو عائد السنوي

9.2 مليون يورو ضرائب

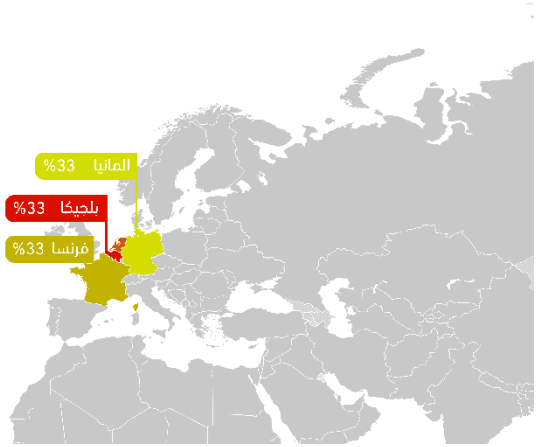

قطاع الزراعة

17.1 مليون يورو عائد السنوي

0.347 مليون يورو ضرائب

يعكس اهتمام الشركات ذات المنشأ الأوروبي نحو الأنشطة الاقتصادية الأردنية، جاذبية الاقتصاد الأردني وإمكانياته الواعدة في المجالات المتنوعة، ويعزز من مكانة الأردن كمركز إقليمي للاستثمار والتنمية المستدامة.

5.2 مؤسسات تمويلة دولية

ساعدت العلاقات الاستراتيجية بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي على إيجاد مؤسسات مالية دولية تهدف إلى تقديم التمويل للمشاريع التي تساهم في تحقيق أهداف الاتحاد الأوروبي، وخاصة المشاريع الخدمية ذات الأولوية من القطاعات مثل النقل والطاقة والبنية التحتية والتعليم والصحة. وجاء من أبرز تلك المؤسسات المالية؛ البنك الأوروبي للاستثمار (EIB) والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD).

- **البنك الأوروبي للاستثمار (EIB)**

بدأ البنك الأوروبي للاستثمار العمل في الأردن في عام 1979[9]، ومنذ ذلك الحين وصل حجم الاستثمارات التي قدمها البنك الى حوالي 2.99 مليار يورو، ممولاً بذلك أكثر من 74 مشروعًا مختلفاً في العديد القطاعات والأنشطة الاقتصادية داخل الاقتصاد الوطني[10]، حيث يستهدف تمويل المشاريع المرتبطة بالقطاعات التي تحتاج إلى المساعدة وخاصة مشاريع البينة التحتية والطاقة والمياه وغيرها.

وجاء أكبر مشروعين من حيث التمويل خلال السنوات الخمس الماضية في قطاع المياه والصرف الصحي، بما في ذلك مشروع تحلية ونقل مياه العقبة-عمان، والذي تعهد بتقديم تمويل تراكمي قدره 350 مليون يورو خلال الفترة (2022-2023) وفقًا لتصريحات البنك الأوروبي للاستثمار، بالإضافة إلى مشروع إطار عمل قطاع المياه الأردني والذي قُيّم بقيمة 257.98 مليون يورو في عام 2020.[11]

- **البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD)**

وهي مؤسسة مالية دولية تأسست في عام 1991، بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية والاستثمارية في القطاع الخاص وبما يخدم بيئة الأعمال، ومستهدفاً بعض القطاعات الرئيسية مثل الطاقة والبنية التحتية إلى جانب بعض الأنشطة الصناعية والزراعية.

بدأ البنك الأوروبي لإعادة الإعمار العمل في الأردن عام 2012 بالتعاون مع الحكومة الأردنية، والمؤسسات المالية المحلية، والقطاع الخاص لتنفيذ مشاريعه وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وبحسب بيانات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية[12]، فقد استثمر بحوالي أكثر من 2 مليار يورو بشكل تراكمي غالبيته موجهة للقطاع الخاص، في حين بلغت قيمة المحفظة الاستثمارية مع نهاية شهر شباط/ 2024 حوالي **1,03** مليار يورو موزعة على 3 قطاعات رئيسية؛ الحصة الأكبر منها في البنية التحتية وبنسبة 76% من إجمالي قيمة المحفظة الاستثمارية أي حوالي 777 مليون يورو، تليها الاستثمارات في الأنشطة الصناعية والتجارية والزراعة وبنسبة 13% أي ما يعادل 138 مليون يورو، في حين هناك 11% من قيمة المحفظة مستثمر في المؤسسات المالية وبحوالي 110 مليون يورو.

ومن جانب آخر يساهم البنك الأوروبي لإعادة الإعمار في التمويل الأخضر التزاماً مع أهداف اتفاقية باريس بشأن الحد من تغير المناخ، من خلال برنامج تمويل الاقتصاد الأخضر، وهو برنامج يدعمه صندوق المناخ الأخضر والاتحاد الأوروبي، وقد تم إطلاقه في 2021 لتعزيز الاستثمارات الخضراء في القطاع الخاص في الأردن من خلال المؤسسات المالية المحلية الشريكة.

[9] European Investment Bank , https://www.eib.org/en/projects/regions/southern-neighbours/jordan/index.htm
[10] Jordan and the EIB, European Investment Bank. Jordan and the EIB
[11] AQABA-AMMAN WATER DESALINATION & CONVEYANCE AQABA-AMMAN WATER DESALINATION & CONVEYANCE (eib.org)
[12] European Bank for Reconstruction and Development, Data on EBRD work in Jordan

6. توصيات المنتدى

- يدعو المنتدى إلى صياغة برنامج وطني يهدف الى رفع سوية المواصفات والجودة لدى المصانع الأردنية بحيث تكون قادرة على تحقيق اشتراطات السوق الأوروبي، وبشكل ينعكس إيجاباً على قدراتها التصديرية .
- استغلال الفرص التي توفرها اتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي، والتي تمنح الأردن وصولاً مفضلاً إلى أسوق دول الاتحاد الأوروبي، والتشجع على تنويع وتطوير الصادرات الوطنية من المنتجات الزراعية والصناعية.
- تعزيز التعاون في مجالات الطاقة والصناعة والتجارة والخدمات والزراعة والاستثمار والعلوم والتكنولوجيا والبيئة، وفقاً لأولويات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والأردن للفترة 2021-2027.
- تشجيع الحوار بين القطاع الخاص في الأردن ونظيره في الاتحاد الأوروبي، ودعم المبادرات التي تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال وتسهيل التجارة والحد من المعيقات غير الجمركية التي تفرضها دول الاتحاد على الصادرات الاردنية.
- تشجيع التجارة الإلكترونية والتجارة عبر الإنترنت بين الأردن والاتحاد الأوروبي، وتطوير قدرات الأردن في بعض المجالات مثل التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية.
- استكشاف إمكانية التعاون مع مجلس التعاون الخليجي، الذي يمثل شريكاً استراتيجياً للاتحاد الأوروبي في المنطقة، والذي يسعى إلى تسهيل العلاقات السياسية والاقتصادية مع دول المجلس.
- معالجة التحديات التسويقية التي يواجهها المنتج الأردني بالتعاون مع القطاع الخاص.
- تقديم المساعدة للشركات الصغيرة والمتوسطة لغايات تحسين جودة المنتج.
- التركيز على الاقتصاديات الناشئة مثل بولندا والتي شهدت نمواً متسارعاً في السنوات الأخيرة.
- الاستفادة من العلاقات الدبلوماسية والسياسة لمعالجة التحديات التي تشكلها شروط أصل المنتج (ROO) والتفاوض على متطلبات أكثر مرونة.
- دعوة الدول الأوروبية التي يعاني الميزان التجاري الأردني معها من عجز إلى تبني معايير المسؤولية المجتمعية وتقديم المساعدات الفنية لقطاع الأعمال الأردني لغايات نقل المعرفة والتكنولوجيا.